مؤقت




السنة السبعون

الجلسة **٧٣٨٤**

الثلاثاء، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد ليو جيي | (الصين) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | الأردن | السيد الحمود |
| | إسبانيا | السيد أويارثون مارتشيسي |
| | أنغولا | السيد غسبار مارتنس |
| | تشاد | السيد مانغارال |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد راميرث كارينيوا |
| | ليتوانيا | السيدة مورموكايته |
| | ماليزيا | السيد حنيف |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت |
| | نيجيريا | السيد لارو |
| | نيوزيلندا | السيد مكلاي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة باور |

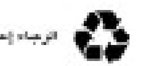
**جدول الأعمال**

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)



1504329 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠|١٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

**رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة** (S/2014/264)

**الرئيس** (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وأوكرانيا للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/117، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيس** (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لأعضاء المجلس على الاعتماد بالاجماع لمشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي دعما لترتيبات تسوية الأزمة الأوكرانية التي تم التوصل إليها في مينسك في ١٢ شباط/فبراير.

كانت الأحداث التي وقعت على مدى عام في إقليم ذلك البلد حقا مأساوية. قتل آلاف الناس ودمرت تقريبا العديد من البلدات والقرى في شرق أوكرانيا. وغادر أكثر من مليون من المدنيين منطقة النزاع، والتمست الغالبية العظمى منهم المأوى في الأراضي الروسية.

ونحن نعتقد الآن أنه، وبعد الجهود الدبلوماسية غير المسبوقة التي بذلتها في مينسك في ١٢ شباط/فبراير أعلى السلطات في الاتحاد الروسي وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا، فإن هناك فرصة حقيقية أمام أوكرانيا لطي هذه الصفحة المأساوية من تاريخها. نحن نؤيد التقييم الثمين لاعتماد مجموعة التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاقات مينسك والإعلان الصادر عن القادة الأربعة في ١٢ شباط/فبراير. ونحن مستعدون استعدادا كاملا لتيسير تنفيذ تلك الاتفاقات.

على جميع الأطراف أن تمتثل امتثالا كاملا لاتفاقات مينسك. علينا أن نتجنب اتخاذ تدابير انفرادية من شأنها أن تتنافى بوضوح مع نص وروح الوثائق المعتمدة في مينسك في ١٢ شباط/فبراير.

منذ بداية الأزمة، دعا الاتحاد الروسي بنشاط إلى تسويتها سلميا من خلال الحوار الشامل للجميع والشفاف بين أطراف النزاع الداخلي الأوكراني وبذل قصارى جهده للتأكد من إقامة

حوار مفتوح بشأن المسائل السياسية والدستورية الأساسية. وسوف نتقيد أيضا بهذا النهج القائم على المبادئ في المستقبل.

**السير مارك لايل غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): صوتت المملكة المتحدة لصالح القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) نظرا لأهمية تقديم مجلس الأمن الدعم الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مينسك يومي ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، و ١٢ شباط/فبراير من هذا العام. ويجب أن تنفذ هذه الاتفاقات الآن على نحو شامل ووفقا للجداول الزمنية المتفق عليها من أجل ضمان إيجاد تسوية دائمة وسلمية للأزمة في شرق أوكرانيا.

وقد فقد أكثر من ٥ ٤٠٠ شخص حياتهم في هذا النزاع، وتم تشريد ما يزيد على ١,٥ مليون شخص. يجب أن تلتزم الأطراف بفرصة السلام هذه وأن تستثمرها. ونرحب بالجهود الدبلوماسية المكثفة التي أوصلتنا إلى هذه النقطة، ولكن تم التوصل إلى اتفاقات من قبل. يتعين هذه المرة أن نرى التعهدات تُترجم إلى أفعال، وينبغي الوفاء التام بالالتزامات التي قُطعت.

وقد بدأ سريان وقف إطلاق النار منذ يومين ونصف اليوم. وتشير التقارير الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أنه تم التقيد به في معظم مناطق دونباس. ومع ذلك، يستمر القتال العنيف حول ديبالتسفو، حيث أسفر القصف الشديد وقتال الشوارع عن عشرات الضحايا. وهذا الاستخفاف الصارخ بوقف إطلاق النار يبعث على القلق البالغ ويهدد بتقويض مجموعة اتفاقات مينسك في مجملها. ويجب أن يتوقف القتال في ديبالتسفو، وتجب معاملة أي جندي محتجز معاملة إنسانية.

ومن غير المقبول على الإطلاق أن يدلي القادة الانفصاليون ببيانات مدعين بأن وقف إطلاق النار لا ينطبق على ديبالتسفو، حيث كان من الواضح أنهم عازمون على تحقيق المزيد من المكاسب الإقليمية، ومما يبعث على القلق عدم السماح لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوصول إلى البلدة. ويوضح البيان الصحفي الذي اتفق عليه المجلس للتو، قلقنا البالغ والجماعي إزاء ديبالتسفو، ونداءنا الموحد بتوفير إمكانية الوصول لبعثة المنظمة.

وما يحدث داخل ديبالتسفو وفي المناطق المحيطة بها، ليست تصرفات أطراف مهتمة بالسلام. ونذكر كيف وضع هجوم الانفصاليين المدعومين من روسيا حدا لوقف إطلاق النار المتفق عليه في أيلول/سبتمبر، وهي محاولة مستهترة لتقويض اتفاقات أيلول/سبتمبر المبرمة في منسك وخلق وقائع جديدة على الأرض. ولذلك ندعو روسيا إلى التقيد بالتزاماتها واستخدام نفوذها على الانفصاليين لوقف هجماتهم ضد تلك البلدة. ومن الأهمية بمكان أن يتم احترام وقف إطلاق النار احتراما كاملا وأن يصمد في شرق أوكرانيا.

ولكن ما وقف إطلاق النار إلا الخطوة الأولى في سلسلة من الالتزامات المنصوص عليها في مجموعة اتفاقات مينسك. ونتوقع أيضا أن نرى انسحاب الأسلحة الثقيلة من كلا الجانبين خلال الأسبوعين القادمين من أجل إيجاد منطقة أمنية فعالة. وكما توضح مجموعة اتفاقات مينسك فإنه ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تيسّر هذه العملية وترصدها. ونحن نرحب بعرض القوات المسلحة الأوكرانية بالفعل لخطة انسحابها على بعثة الرصد. وندعو الانفصاليين على إبداء الالتزام نفسه بهذا العنصر الحاسم في مجموعة اتفاقات مينسك. ونتطلع في الوقت نفسه إلى التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات المحلية ووضع التشريعات الخاصة وإطلاق سراح جميع الرهائن، والتعجيل بتوزيع المساعدة الإنسانية على أساس آلية دولية.

ويؤكد القرار الذي اتخذناه اليوم مجددا على القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بشأن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH17، الذي طالب بمحاسبة المسؤولين

عن هذا الحادث وبأن تتعاون جميع الدول في الجهود الرامية إلى كفالة تلك المحاسبة. واسمحوا لي أن أكون واضحا بأن العفو المنصوص عليه في مجموعة اتفاقات مينسك لا تنطبق على الأشخاص الذين قد تثبت مسؤوليتهم عن تلك الجريمة المروعة.

ويجب على المجلس أن ينظر بإمعان في تنفيذ مجموعة اتفاقات مينسك وأن يستخدم نفوذه للحيلولة دون أي تكرار لما شهدناه في الخريف الماضي. إننا ندعو روسيا إلى الوفاء بالوعود التي قطعتها. وقد التزمت روسيا بتنفيذ الاتفاقات المبرمة في مينسك على أعلى مستوى. وينبغي لهذا الالتزام أن ينعكس إلى أفعال على أرض الواقع. كما أننا ندعو روسيا إلى استخدام نفوذها المؤكد على الانفصاليين لكفالة وفائهم بالتزاماتهم بشكل كامل. وريثما نرى هذه الإجراءات، يجب أن تظل الضغوط الدولية على روسيا ووكلائها الانفصاليين. ويجب على المجلس أن يؤدي دوره الكامل في ضمان أن يكون هناك امتثال تام بحيث يمكن استعادة الاستقرار وضمان سيادة واستقلال ووحدة أوكرانيا وصون سلامتها الإقليمية. ويجب أن يشمل ذلك رصد منتظم وعن كثب لوقف إطلاق النار، والاستعداد لاتخاذ المزيد من الخطوات في حالة عدم تنفيذ ذلك.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأزمة بدأت بقيام روسيا بالضم غير الشرعي للقرم. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الأولى، يجب ألا ندع الأحداث في شرق أوكرانيا أن تصرفنا عن تجاهل روسيا الصارخ لميثاق الأمم المتحدة عن طريق الضم غير الشرعي للقرم.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد اعتدنا على العيش في عالم مقلوب رأسا على عقب عندما يتعلق الأمر بأوكرانيا. تتكلم روسيا عن السلام وثم تغذي النزاع. وتوقع روسيا الاتفاقات ثم تفعل كل ما في وسعها لتقويضها. وتدافع روسيا عن سيادة الدول ثم تتصرف كما لو أن حدود جيرانها غير موجودة.

ولكن حتى بالنسبة لأولئك منا، الذين يعتادون بازدياد على العيش في عالم مقلوب رأسا على عقب، فإن الفكرة التي مفادها أن روسيا – التي أوجدت أعمال العنف في أوكرانيا وتواصل تصعيدها – قدمت قرار اليوم الذي يدعو لإيجاد حل سلمي للنزاع، هي مثار للسخرية على أقل تقدير. وهي سخرية مريرة، بالنظر إلى أن المجلس قد كرس حوالي ٣٠ جلسة لدعوة روسيا إلى وقف تصعيد النزاع نفسه، ونظرا للعواقب الإنسانية التي تزداد يوميا.

وحتى في الوقت الذي كانت روسيا تطرح القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، كان الانفصاليون الذين تدربهم وتسلحهم وتقاتل إلى جانبهم يفرضون حصارا وحشيا ومميتا على بلدة ديبالتسفو الأوكرانية الواقعة على بعد حوالي ٣٠ إلى ٤٠ كيلومترا خارج الخطوط التي حددتها اتفاقات مينسك المبرمة في أيلول/سبتمبر. وطوال اليوم، سمعنا تقارير متضاربة بشأن سقوط ديبالتسفو. ووفقا للتقارير الصحفية، أصبح ما يسمى بطريق الحياة الذي يوصل إلى خارج ديبالتسفو بعرف بطريق الموت المملوء بجثث الجنود الأوكرانيين. وفي نفس الوقت الذي يدعو فيه المجلس إلى وقف إطلاق النار، الذي كان من المفترض أن يبدأ مساء يوم السبت، تقوم روسيا بدعم هجوم شامل.

ونحن لا نعرف عدد المدنيين الذين يغادرون ديبالتسفو نظراً لأن روسيا ومن تؤيدهم من الانفصاليين يرفضون ضمان سلامة المراقبين المحايدين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذين يحاولون منذ أيام دخول المنطقة – وهو الالتزام، في هذا العالم المقلوب رأسا على عقب، الذي قطعته روسيا والانفصاليون في ١٢ فبراير في مينسك. ولكننا نعرف من تقارير صحفية موثوقة أنه قد تم إيواء آلاف المدنيين من ديبالتسفو والقرى المجاورة في أقبية رطبة بسبب شدة القصف،

وفي كثير من الأحيان، دون مياه جارية أو غذاء أو كهرباء أو لوازم طبية أساسية. ونحن نعلم أن الكثير من المدنيين الباقين الذين يعانون من إرهاب هذا الاعتداء بلا هوادة، هم من المسنين والأطفال صغار العمر الذين لا يستطيعون الرحيل اعتمادا على أنفسهم.

وحتى بهذه المعلومات المحدودة، فإننا نعرف معرفة اليقين أنه في الوقت حيث توقع روسيا على اتفاق آخر بشأن الالتزام بوقف التصعيد، وتحقيق السلام، فإن القوات التي تدربها روسيا وتمدها بالمعدات وتشارك معها في ميدان القتال لا تعمل سوى على تصعيد هذا القتال، وتستولي على المزيد من الأراضي الأوكرانية وتقتل الجنود الأوكرانيين الذين يقفون في طريقها. ونحن واقعون في براثن حلقة تفاعلية فتاكة. فالزعماء الدوليين يدخلون في مفاوضات شاقة ومستفيضة للحصول على التزام روسيا بتحقيق السلام - في جنيف، وفي نورماندي، وفي مينسك، في أيلول/سبتمبر، وفي برلين في شباط/فبراير، ومرة أخرى في مينسك في ١٢ شباط/فبراير عندما تم التوقيع على عمليات التنفيذ، والآن في نيويورك - ومع ذلك فإن التزامات روسيا ليس لها أي تأثير على الإجراءات التي يتخذها جنودها والانفصاليون الذين يدعمونهم ميدانيا.

وتتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بنفس الموقف تجاه أوكرانيا عبر ٣٠ جلسة لمجلس الأمن. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا هذا الموقف. نحن ندعم تحقيق السلام في أوكرانيا. ونحن نؤيد سيادة أوكرانيا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونحن مع إنهاء العنف في شرق أوكرانيا الذي أودى بحياة أكثر من ٦٠٠ ٥ شخص منذ شهر نيسان/أبريل الماضي وشرّد ما يقرب من مليون شخص. ونحن مع أن تفي جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقات المبرمة في مينسك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ولا سيما روسيا والانفصاليون الذين تدعمهم، بالتزاماتها التي قطعتها، ونحن نؤيد مجموعة التدابير من أجل تنفيذ اتفاقات مينسك المؤرخة في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر، ومجموعة التدابير التي أقرها في الأسبوع الماضي قادة أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا.

ومن قبيل التوضيح، أن تنفيذ حزمة اتفاقات ١٢ شباط/فبراير يمثل خريطة الطريق للوفاء بالالتزامات التي قطعتها نفس الأطراف الموقعة على اتفاقات مينسك في أيلول/سبتمبر. وقد أوضح ذلك كل من الرئيس هولاند، والرئيس بوروشينكو، والمستشارة ميركل والرئيس بوتين عندما أيدوا تنفيذ حزمة الاتفاقات المبرمة في ١٢ شباط/فبراير وأصدروا الإعلان المشترك الذي ذكروا فيه بأنهم ''ما زالوا ملتزمين بتنفيذ اتفاقات مينسك'' وفي عنوان ذلك الإعلان ترد اتفاقات مينسك بصيغة الجمع، مما يشير إلى تلك الاتفاقات الموقعة في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر من نفس الأطراف، في حين أن تدابير التنفيذ في العنوان بينت بوضوح أن حزمة ١٢ شباط/فبراير أُبرمت للبدء بتنفيذ اتفاقات مينسك المبرمة في أيلول/سبتمبر، وليس لكي تحل محلها، كما بدأت روسيا الآن الجدل بشأنها.

ترفض الولايات المتحدة أي تفسير للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) من شأنه أن يُبطل الالتزامات السابقة التي قطعتها الأطراف. ويتعين على جميع الأطراف أن تنفذ جميع التزاماتها باتفاقات مينسك الموقعة في أيلول/سبتمبر. إن خطوات التنفيذ المتفق عليها في حزمة ١٢ شباط/فبراير تشمل وقف شامل لإطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من خط التماس الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وفي نهاية المطاف استعادة أوكرانيا لسيادتها الإقليمية وبسط سلطتها على حدودها الدولية.

كثيرا ما تجري المناقشات في المجلس في فراغ، وفي منأى عن العالم الحقيقي. في العالم الحقيقي يوجد رجل يُدعى أليكسي كرافشينكو، يبلغ من العمر ٧٣ عاماً، يعيش في بلدة سفيتلودارسك الأوكرانية التي تقع بالقرب من ديبالتسفو، أبلغ

مؤخرا أحد المراسلين الصحفيين بأنه أمضى ليالٍ رابضا مع أحفاده في ملجأ للحماية من القنابل في مترله بينما كان القصف مستمرا طوال الليل وقد أبلغ أليكسي المراسل الصحفي بأن أحد أحفاده قال له في الملجأ ''يا جدي لا أريد أن أموت صغيرا''. ومضى قائلا: ''أمسكت بأحفادي وكانت ترتعد فرائصهم، ونظرت إلى أعينهم، وكان الخوف مستبدا بهم''. وقال أيضا ''بإبرام اتفاق ١٢ شباط/فبراير أصبح لدينا أمل الآن''. ولكن للأسف في حقيقة الأمر أن القتال قد ازداد زيادة كبيرة بالقرب مترل أليكسي. غير أننا نحض روسيا على ترجمة الأمل إلى نتائج حقيقية، وأن تفعل ذلك على جناح السرعة.

إن جلسة المجلس اليوم جهد يرمي إلى الإلقاء بثقل المجلس لدعم اتفاق يتعرض للخطر بالفعل جراء البيانات الصادرة عن الانفصاليين التي أعربوا فيها عن رفضهم الكامل لوقف إطلاق النار، باستمرارهم في شن الهجمات على ديبالتسفو ورفضهم وروسيا السماح بدخول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نتطلع إلى روسيا التي ابتدعت هذا التراع وأذكت نيرانه بأن تترك العالم الذي جعلته رأسا على عقب وأن تعترف بالقرار الذي عرض اليوم لدعم الجهود الرامية إلى إنهاء ذلك العالم.

**السيد ديلاتري** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية) :إن إلحاحية الحالة في أوكرانيا تستوجب العمل. فقد أدى التراع إلى وفاة أكثر ٠٠٠ ٥ شخص في ١٠ شهور، بمن فيهم ضحايا الرحلة MH-17. التابعة للخطوط الجوية الماليزية التي يجب أن يحاسب المسؤولون عن أفعالهم كما نص عليه القرار ٢١٨٦ (٢٠١٤). بالنظر إلى الحالة الأمنية والإنسانية التي لا تزال مصدر قلق بالغ، فمن مسؤوليتنا الجماعية بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن أن نفعل كل ما بوسعنا لإسكات صوت البنادق والتوصل إلى اتفاق. ذلك هو هدف النهج الشجاع والحازم الذي اتخذه كل من الرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية في الأسبوعين الماضيين.

ما برحنا نؤمن على الدوام بأن الطريق إلى السلام يشمل الدبلوماسية. لقد قلنا دائما إنه ما من حل للتراع الأوكراني إلا الحل السياسي. إن المجلس باتخاذه لقرار اليوم ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وضع كل ثقله وسلطته لإسكات صوت البنادق وشق الطريق المفضي إلى السلام. كما يتبين من عنوان القرار، فإن النص المبرم في مينسك في ١٢ شباط/فبراير يشتمل على مجموعة من الخطوات المتعاقبة الرامية إلى تنفيذ بروتوكول ومذكرة مينسك المتفق عليهما في ٥ و ١٩أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وينصان بوجه خاص على ما كان ولا يزال يمثل الأولوية المطلقة، أي ترسيخ وقف لإطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ اعتبارا من منتصف ليلة السبت – الأحد. إن التنفيذ الكامل والمستدام لوقف إطلاق النار واحترامه حجر الزاوية للخروج من الأزمة.

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوروشينكو ليلة السبت أعطى أوامر إلى جميع القوات بوقف إطلاق النار، ويؤكد التزام أوكرانيا بالسعي إلى السلام. وفي حين أن الجميع يحترم وقف إطلاق النار، إلا أنه من المؤسف أن القتال لا يزال مستمرا، ولا سيما في ديبالتسفو. يجب أن يتوقف القتال فورا، كما طالب المجلس من فوره بذلك في بيانه الصحفي الذي اعتمد قبل ساعة

تنص مجموعة اتفاقات مينسك على انسحاب الأطراف المتحاربة وسحب الأسلحة الثقيلة التي تجعل من المستحيل إنشاء منطقة عازلة موسعة، تتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ كيلومترا، وهي في الواقع أكبر من الحيز الذي نصت عليه اتفاقات مينسك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويجب سحب جميع الأسلحة الثقيلة في غضون أسبوعين. هذا العنصر يمثل خطوة هامة نحو السلام، ويجب أن يتخذ شكلا ملموسا على أرض الواقع. إن الأمر

متروك للأطراف الموقعة على الاتفاقات، بمن فيها روسيا، لكي تعطي مضمونا للالتزامات التي تعهدت بها بقيامها بأعمال ملموسة. وأكرر هنا بالنيابة عن فرنسا، بأن ما يعوّل عليه الأعمال فقط.

إن مجلس الأمن بعد اتخاذ قرار اليوم، قد أوفى بالتزاماته كما اتفق عليه بين رؤساء الدول في اجتماع نورماندي. لذلك أصبحت تلك الالتزامات تعهدات قطعتها الدول الموقعة على اتفاقات مينسك أمام المجتمع الدولي. إن المجلس سوف يتابع التقيد الصارم بهذه الالتزامات بأقصى درجات المثابرة. لذلك تهيب فرنسا وحلفاؤها في المجلس بجميع الأطراف بأن تضطلع بمسؤوليتها على نحو دائم وكامل للتحرك قدما على هذا الطريق الصعب المفضي إلى السلام.

**السيد أويارزون مارتشيسي** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إننا نجد أنفسنا في لحظة حاسمة من تطور التراع في أوكرانيا. لقد صوتت إسبانيا مؤيدة القرار ٢١٨٦ (٢٠١٤) ليس فقط لأننا نتفق تماما مع مضمونه، بل لأننا نعتقد أن مجلس الأمن الذي يتابع بصورة وثيقة جدا التراع لا يمكنه أن يظل مكتوف الأيدي، لا سيما في الوقت الراهن.

منذ توقيع بروتوكول مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر، سقط آلاف الضحايا، في الواقع، ٥٠٠٠ ضحية، كان العديد منهم من المدنيين الأبرياء، وذلك بسبب عدم الحفاظ على وقف إطلاق النار. إن المأساة الإنسانية في أوكرانيا لا يمكن تحملها، ومن الضروري وضع حد لها. لذلك تقدر إسبانيا. الخطوة التي اتخذتها فرنسا وألمانيا وترحب بها، وهي مبادرة نؤيدها بقوة.

وافقت جميع الأطراف يوم الخميس الماضي في مينسك على إعطاء الحوار فرصة جديدة، إدراكا منها بأن الخيار العسكري ليس حلا للأزمة في أوكرانيا. لذلك التزمت بهذا الاتفاق الجديد من أجل تفعيل وقف إطلاق النار، فضلا عن الجوانب الأخرى لعملية السلام المتفق عليها في مينسك في أيلول/سبتمبر الماضي، وهي عملية لم يتم الوفاء بها ويجرى انتهاكها بصورة منهجية.

وكما ورد في البيان الصحفي الذي أُعلن على الملأ قبل بضع دقائق، نلاحظ مع القلق أيضا أن وقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في ١٥ شباط/فبراير، لا يُحترم على النحو المتفق عليه في مينسك، ولا يجري احترام وقف إطلاق النار بصورة شاملة. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء استمرار القتال في ديبالتسفو. يجب على الأطراف أن تنفذ تنفيذا كاملا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي، بدءا بوقف فوري لإطلاق النار وفقا للشروط المتفق عليها. وبطبيعة الحال، فإن نجاح هذا الاتفاق الجديد سوف يظل يعتمد إلى حد كبير على استعداد الأطراف لتنفيذه. إذا كنا نريد السلام، فلا بد من تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا وبحسن نية.

ما من ثمة حاجة إلى الإشارة إلى خطورة التراع على السلام والاستقرار في أوروبا. وفي هذا الصدد، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن مجموعة من التدابير المتفق عليها في مينسك في ١٢ شباط/فبراير تعطي دورا بالغ الأهمية للاتحاد الأوروبي ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبوصف إسبانيا عضوا في المنظمتين لديها الكثير مما تساهم به في هذه العملية. وبطبيعة الحال، سوف نعمل انطلاقا من روح المسؤولية وبتصميم على ضمان تحقيق ذلك.

**السيد باروس ميليت** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): انضمت شيلي إلى اعتراف المجتمع الدولي بالجهود الدبلوماسية التي قام بها فريق الاتصال والتي أدت إلى اتفاق وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا. ونحن على ثقة بأنه سوف يساهم في إنهاء العنف والأزمة الإنسانية في البلد بتقديم المساعدة من خلال آلية دولية.

إن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذناه من فورنا، يمثل دلالة واضحة على توافق الآراء دعماً للجهود الدبلوماسية

ولوقف إطلاق النار من أجل حماية المدنيين. وننظر بإيجابية شديدة إلى ورود إشارة في النص المعتمد إلى القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). ونثق بأن التدابير المنصوص عليها في الاتفاق المؤلف من ١٣ نقطة والتي تم التوصل إليها في قمة مينسك في ١٢ شباط/فبراير سوف تنفذها جميع الأطراف من أجل صالح السكان الذين ما برحوا متأثرين بالأزمة.

نشدد على ضرورة احترام استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها وسيادتها. ونهيب بجميع الأطراف الامتثال امتثالاً كاملاً لشروط وقف إطلاق النار لضمان الاتفاق على التوصل إلى حل سياسي مستدام يكفل التعايش السلمي القائم على مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبذلك يتم إحلال السلام الدائم.

**السيد حنيف** (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفود أستراليا، وإندونيسيا، وبلجيكا، والفلبين، وكندا، ونيوزيلندا، وهولندا بالإضافة إلى وفد بلدي، ماليزيا.

ننضم إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في الترحيب باتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بشأن الحالة في أوكرانيا. ونعتقد أن اتخاذ القرار سوف يُظهر التأييد الشديد للمجلس، ومن ثم تأييد المجتمع الدولي، للخطوات التي اتخذتها الأطراف المعنية لتنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ شباط/فبراير. ونكرر تأييدنا الكامل لجميع الجهود السلمية التي ترمي إلى حسم النزاع في أوكرانيا.

أثبتت التطورات الأخيرة في شرق أوكرانيا أن التوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي تمس إليه الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي ذلك الصدد، نشيد إشادة خاصة بالمبادرات الدبلوماسية التي تضمنت مجموعة من التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك التي تم التوصل إليها في الأسبوع الماضي.

إن النزاع في شرق أوكرانيا استمر لفترة طويلة جدا وأودى بحياة الكثيرين من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم حياة ٢٩٨ شخصاً كانوا على متن الرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية والتي أُسقطت بشكل مأساوي في منطقة النزاع في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. وفي أعقاب تلك المأساة، استجاب المجلس باتخاذه للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي شدد، في جملة أمور، على الحاجة إلى إجراء تحقيق دولي في الحادث، تحقيق كامل ومستفيض ومستقل، وطالب بمحاسبة المسؤولين عن الحادث وبتعاون جميع الدول تعاوناً كاملاً مع جهود المساءلة. كذلك يبين القرار بوضوح الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعاون في ذلك الصدد بتقديم المسؤولين عن الحادث إلى العدالة.

إن القرار المتخذ اليوم، يؤكد مجدداً بصورة لا لبس فيها مطالبة المجلس في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بمحاسبة المسؤولين عن إسقاط الرحلة MH-17، ونكرر بأن هذا الطلب ما برح المعيار الدولي فيما يتعلق بالمساءلة وينطبق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الموقعة على اتفاقات مينسك ومجموعة التدابير المتضمنة فيه. وفي هذا الصدد، ترحب وفودنا بالتأكيد مجدداً في القرار الحالي على القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

في الختام، نحض جميع أطراف النزاع على التقيد تقيداً تاماً باتفاقات مينسك وتنفيذها وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة أوكرانيا، ووحدة أراضيها واستقلالها ووحدتها. ونود أن نرى تنفيذاً فورياً وكاملاً لاتفاق إطلاق النار الذي في نهاية المطاف يمهد السبيل أمام حل سياسي مستدام ويعيد السلم والاستقرار إلى المناطق المتأثرة.

**السيد مكلاي** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيوزيلندا البيان الذي أدلى به من فوره ممثل ماليزيا، ونشيد ببلده على تلك المبادرة بالذات.

لا يخفى على أحد أنه خلال الأيام الأربعة الماضية كان مجلس الأمن يجهد في التفاوض على نص مقبول بصورة مشتركة للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وبالنظر إلى تاريخ المسألة، وبالنظر إلى شدة وطأة النزاع، وبالنظر إلى الدعم الشديد في القوات والمعدات الذي ما برح يتلقاه الانفصاليون، لا يدهشنا هذا العمل الشاق. ومهما يكن من أمر، لا ينبغي لتلك المشاكل أن تطمس الحقيقة الواضحة، ألا وهي أنه يجب قبل كل شيء أن ينظر إلى هدفنا المشترك بوصفه يرمي إلى إنهاء القتال في شرق أوكرانيا، والإبقاء على وقف إطلاق نار حقيقي ومستمر مما يؤدي إلى إنقاذ الأرواح البشرية. ونود أن نرى احتراما لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وأن نرى نهاية للدعم الخارجي المقدم للانفصاليين. بذلك المعيار نحكم على هذا القرار الذي صوتنا عليه وفقاً لذلك.

تقدر نيوزيلندا حقاً أن الأوروبيين قد تمكنوا على أضعف الإيمان من الاتفاق والتصرف معا لمعالجة هذه الأزمة، ونتيجة لهذا القرار، يمكن أن نرى الآن أنه يمكن القيام بذلك بدعم قاطع من المجلس. ذلك ما نفهمه في إطار ما سعت الأطراف المتفاوضة إلى تحقيقه بمينسك في الأسبوع الماضي، وفي الحقيقة في ذات المدينة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. لذلك، أيدنا النتيجة التي توصلت إليها الأطراف.

ربما لا تروق لنا حلول الوسط، وربما نجد بعض العيوب فيها. ونعرف أن وقف إطلاق النار لا يجري التقيد به دائماً، وبالتأكيد، كما تبين بوضوح الأحداث حالياً في ديبالتسيف، لا يتم التقيد به بصورة متسقة في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. ولكن وافق عليه من هم أشد تأثرا به بصورة مباشرة. وقد بعثنا الآن بإشارة تنم عن دعم المجلس لوقف إطلاق النار، وتلك خطوة أخرى صوب التسوية السياسية التي ما فتئنا بحاجة إليها لوقت طويل. لقد فعلنا ذلك بالإجماع بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن.

إن نيوزيلندا، والعضو الزميل في المجلس، ماليزيا، لديهما اهتمام مباشر في ما يتعلق بإسقاط الرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية، وهي ضحية النزاع الأوكراني. إنه اهتمام نتشاطره مع دول ليست أعضاء في المجلس وهي: أستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، والفلبين، وكندا وهولندا، وتشاور معها كلا البَلدين بنشاط خلال الأيام القليلة الماضية. إن قرارات المجلس السابقة بشأن الرحلة MH-17 واضحة كل الوضوح، لذلك نرحب بإعادة تأكيد القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي يعتبر البيان الرئيسي للمجلس فيما يتعلق بمحاسبة المسؤولين الذين أطلقوا بصورة غير شرعية قذائف أرض – جو على طائرة ركاب مدنية وقتلوا ٢٩٨ شخصاً كانوا على متنها.

نشكر مقدمي القرار الرئيسيين على نقل اللغة التي اقترحتها ماليزيا ونيوزيلندا ودمجها في المفاوضات، مما يكفل بأن الضحايا غير منسيين وأن الفاعلين سيحاسبون في نهاية المطاف. تتفق نيوزيلندا مع المملكة المتحدة بأن العفو العام الذي تم الاتفاق عليه في مينسك لا ينطبق ولا يمكن أن ينطبق على المسؤولين عن ارتكاب تلك الجريمة.

إن اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) لم يحدث في فراغ، وهي نقطة واردة ضمنا في البيان الصحفي الذي أصدره المجلس قبل ساعة تقريباً فقط. إن المجلس يدرك بشدة هشاشة وقف اطلاق النار الحالي والحالات التي لم يتم فيها التقيد به إلا جزئياً، وحيث يجري تجاهله بصورة سافرة في أماكن مثل ديبالتسيف لكي يتمكن طرف من الأطراف من أن يكفل لنفسه اكتساب أراضٍ في الميدان، وقد يقوم ذلك الطرف بعد ذلك بالتظاهر بأنه يفعل كما لو كان يتقيد بما تم الاتفاق عليه مسبقاً. ولا يمكن إلا شجب ذلك العمل، بيد أنه لا يغير من الواقع وذلك بأن الأطراف قد اتفقت رسمياً على وقف إطلاق

النار والتزمت به، ويجري الحفاظ على وقف إطلاق النار في معظم الأماكن. ذلك هو إنقاذ الأرواح.

لذلك يجب علينا جميعاً الاستمرار في الحث على الامتثال للاتفاق وللقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، لا سيما روسيا، بوصفها طرفاً في اتفاقات مينسك التي وافقت فيها على وقف إطلاق النار. بتلك الصفة نحض روسيا على ممارسة نفوذها الكبير والمفروغ منه على الانفصاليين والطلب منهم احترام ما تم الاتفاق عليه. وإذا ما حدث ذلك، فإنه سيؤدي إلى إنقاذ المزيد من الأرواح.

**السيد لارو** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تود نيجيريا أن تشكر الوفد الروسي على الجهد المبذول في صياغة القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي اتخذه المجلس للتو. ولقد أسعدنا أن نرى أنه يحظى بالدعم من قبل جميع أعضاء المجلس. تعتقد نيجيريا أن من المهم بالنسبة للمجلس أن يبعث برسالة لا لبس فيها وفي الوقت المناسب دعما للجهود التي يبذلها قادة أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع في شرق أوكرانيا.

ونحن نحث جميع الأطراف على تنفيذ وقف إطلاق نار شامل وفقا لاتفاقات مينسك. وهي الخطوة الأولى الضروريةسعيا لتحقيق السلام. ونؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الدائر في شرق أوكرانيا. وينبغي أن تسعى الأطراف إلى حل سياسي من خلال الحوار. ومن المهم معالجة شواغل الانفصاليين في إطار تسوية سياسية لا تمس وحدة أوكرانيا وسيادها وسلامة أراضيها.

**السيدة مورموكايته** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد صوتنا بقلب يعتصره الألم على قرار اليوم ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، ومع إدراك واضح للخسارة الفادحة التي منيت بها أوكرانيا من هذه الحرب التي لا داعي لها. وقد بلغ عدد المشردين داخليا ما يناهز ٢٠ ٠٠٠ شخص نتيجةً لضم منطقة القرم بشكل غير مشروع. وقتل ٦٦٥ ٥ شخصا على الأقل، نحو ٢ ٠٠٠ منهم منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر؛ وجرح قرابة ١٤ ٠٠٠ شخص، واضطر نحو ١,٥ مليون إلى الفرار من ديارهم. وقد حذرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن المزيد من التصعيد سوف يكون كارثيا بالنسبة ل ٥,٢ ملايين شخص يعيشون في خضم النزاع الدائر شرق أوكرانيا.

وقد استولى المسلحون على ما لا يقل عن ٥٥٠ كيلومترا مربعا من أراضي أوكرانيا منذ الإعلان عن وقف إطلاق النار في مينسك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وهم مستمرون بالاستيلاء على المزيد من الأراضي. وتم تدعيم تقدمهم من خلال التدفق المستمر للأسلحة والمعدات المتطورة الروسية، بما في ذلك تلك التي تأتي بذريعة القوافل الإنسانية. وفي الأسابيع القليلة الماضية التي سبقت آخر وقف لإطلاق النار، توسعت هجمات المتمردين في اتجاه مدن ماريوبول وكراماتورسك وأرتيميفسك وشتشاستيا وغيرها؛ وحتى عندما كان يجري صياغة حزمة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك، كانت ترد تقارير عن دبابات روسية تجوب الأراضي الأوكرانية وعن سقوط المزيد من الضحايا، بمن فيهم الأطفال.

إن مدينة ديبالتسفو الأوكرانية تحت الحصار حتى في هذه اللحظة إذ نتكلم. وأوكرانيا صامدة وتحاول الدفاع عن جزء من أرضها، بعيدا عن خطوط وقف إطلاق النار المنشأة حسب اتفاقات مينسك. ويواصل المجرمون المدججون بالأسلحة الهجوم على ديبالتسفو، ويهددون بمواصلة مسيرهم الفتاكة لتصل إلى خاركوف وأبعد من ذلك. نعم، يجب على المجلس أن يرفع صوته دعما لوقف إطلاق النار. ولكننا نعلم تمام العلم أن اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة، سواء التي أعلنتها الحكومة الأوكرانية من جانب واحد، أو تلك المنشأة بموجب اتفاقات مينسك في أيلول/سبتمبر، قد انتهكت. حتى أن آخر

اتفاقية يتم انتهاكها بالفعل في هذه اللحظة من قبل المسلحين الذين ترعاهم روسيا.

إن الدبابات وناقلات الجنود المصفحة الروسية ومدافع هاويتزر وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة من طراز غراد وتورنيدو التي في أيدي المقاتلين، هي التي تبقي الجزء الشرقي من أوكرانيا في قبضتهم. ولا يمكن أن يتصور إلا الأكثر سذاجة بأن المقاتلين يمكنهم شن حرب تتوسع باستمرار دون مساعدة خارجية. ولولا الدعم المباشر من روسيا لما يسمى بالانفصاليين، لكانوا قد تقلصوا وتلاشوا قبل عدة أشهر؛ ولكان السلام قد تمت استعادته ولكانت الآلاف من الأرواح قد تم إنقاذها. وبدلا من ذلك، اختارت روسيا أن ترعى المقاتلين وتسلحهم وتحميهم. إنها طرف مباشر في الأعمال العدائية وتتحمل المسؤولية الرئيسية عن النزاع الذي يمزق أوصال أوكرانيا.

ولا شك في أن مجموعة التدابير الواردة في قرار اليوم بها عيوب، ولكنها الشيء الوحيد الذي لدينا. ولكي تعمل، لا بد لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك روسيا، أن تفي بالتزاماتها، بما في ذلك اتفاقات مينسك المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بالكامل وفي مجملها. فتلك الاتفاقات لا يمكن تجاهلها. ومجموعة التدابير المتفق عليها في ١٢ شباط/فبراير لا تُفسّر ولا يمكن تفسيرها على أنها استبدال أو بديل عن الاتفاقات المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بل مجرد مجموعة من التدابير الرامية إلى تنفيذها.

ونحن نعرف تماما ما يتعين القيام به. يجب أن تنسحب القوات والأسلحة الروسية من الأراضي الأوكرانية. ولا بد من إنشاء آلية تملك مقومات البقاء تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكي ترصد وقف إطلاق النار، ويجب أن يكف المقاتلون عن منع المنظمة من الوصول. ويجب على روسيا أن توقف دعم المليشيات غير القانونية في الجزء الشرقي من أوكرانيا. ويجب أن تتمكن أوكرانيا من استعادة سيطرتها على الحدود الدولية بدون أي شروط مسبقة. ولا بد من تأمين وصول المساعدات الإنسانية واستعادة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويجب الإفراج عن جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية – بمن فيهم الطيار الأوكرانية ناديا سفيتشينكو، وهي أحد الأفراد السابقين لحفظ السلام والجندية الأوكرانية الوحيدة التي خدمت مع قوات حفظ السلام في العراق، ويجري احتجازها الآن بشكل غير قانوني في الاتحاد الروسي – حسب مجموعة التدابير المتفق عليها في ١٢ شباط/فبراير في مينسك.

السلام لا يمكن تحقيقه دون مساءلة. لقد شهدنا عدة مرات في أماكن أخرى كيف أن الإفلات من العقاب يولد المزيد من الإفلات من العقاب، وفي نهاية المطاف يخلق دورات جديدة من العنف. وقد أشارت تقاريرمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مرارا وتكرارا إلى حجم الجرائم الخطيرة والحالة المؤسفة للخروج على القانون في المناطق التي تسيطر عليها المليشيا. وفي نهاية الأسبوع الماضي تحديدا، جرى تداول صور القائد المقاتل المزعوم زاخاراتشينكو مع أسرى حرب تعرضو للضرب، وهذه تذكرة أخرى بالانتهاكات العديدة للقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها المقاتلون. نود أن نسجل رسميا اقتناعنا الراسخ بأن العدالة والمساءلة يجب أن تكونا جزءا لا يتجزأ من الخروج من هذه الحرب المدمرة ودون سابق استفزاز التي تشن على أوكرانيا. ولا بد من محاسبة مرتكبي أشد الجرائم خطورة – وللعثور عليهم ما علينا إلا أن ننظر في تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي تصف العديد منهم – بمن فيهم المسؤولون عن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية (MH-17). في هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى أوكرانيا أن تكمل انضمامها إلى نظام روما الأساسي.

وفي أعقاب الفظائع المدمرة للحرب العالمية الثانية، أظهرت أوروبا قدرة ملحوظة على المضي في طريق المصالحة والسلام. وما بدأ بالمصالحة الفرنسية – الألمانية، – الجماعة الأوروبية للفحم الحجرى والصلب، غدا نموذجا فريدا للمصالحة والتكامل ليتطور مع مرور الوقت إلى الاتحاد الأوروبي اليوم، وهو نموذج للسلام والرخاء والديمقراطية وحقوق الإنسان لا يزال بريقه يجذب الدول الأوروبية التي تتطلع إلى الانضمام إلى صفوفه. ومن التهور والخطير للغاية السعي لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء فيما يتعلق بروح المصالحة والتضامن والتعاون تلك، التي أعطت أوروبا والعالم الفترة الأطول من السلام على الإطلاق. وتهدد ذلك السلام انتهاكات روسيا المستمرة لميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية والعديد من الاتفاقات التي وقعت عليها، فضلا عن محاولاتها الرامية إلى إعادة رسم حدود معترف بها دوليا بالقوة.

وفي مينسك، أعاد رؤساء روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا الإعراب عن التزامهم بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية – على الرغم من أن بعض هذه الكلمات لم ترد بطريقة ما في القرار اليوم. ونتوقع من الجميع أن يحترم ذلك الالتزامَ دون قيد أو شرط، ولا سيما روسيا. ونطلب إلى الأمم المتحدة مواصلة مشاركتها النشطة في السعي إلى حل دائم لهذا النزاع من خلال مساعيها الحميدة، والوساطة، ورصد حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية.

**السيد مانغارال** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشيد بالاتحاد الروسي على مبادرته بقرار اليوم ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وكذلك بجميع البلدان التي أسهمت إسهاما إيجابيا في مشروعه النهائي. وترحب تشاد باتخاذ القرار بالإجماع من جانب أعضاء مجلس الأمن، الذين أظهروا مرة أخرى المسؤولية والوحدة في مواجهة خطورة الحالة في أوكرانيا، ولا سيما في جزئها الشرقي. ونحن نقدر التدابير التي يجري اتخاذها لتنفيذ اتفاقات مينسك، وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على بدء العمل فورا على وضع أحكام القرار موضع التنفيذ بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة في أوكرانيا.

**السيد راميريث كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية تماما قرار اليوم ٢٠٢٢ (٢٠١٥) لأننا نعتبره أسهاما بالغ الأهمية وأساسيا في التوصل إلى اتفاق بشأن حل سياسي وسلمي لهذا النزاع.

ويؤيد بلدي التسوية السلمية للنزاعات وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتشدد فنزويلا على أن وساطة البلدان في المنطقة والدبلوماسية النشطة هما السبيل إلى سوية النزاعات عن طريق المفاوضات. وفي ذلك الصدد، نؤيد موافقة مجلس الأمن، من خلال هذا القرار، على البيان الذي اعتمده في مينسك رؤساء الاتحاد الروسي وأوكرانيا وفرنسا ومستشارة ألمانيا في ١٢ شباط/فبراير لدعم مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك. ويجب أن تحظى تلك الاتفاقات بكل الدعم السياسي اللازم لتنفيذها. ونحن نثق في الإرادة السياسية لرؤساء الدول التي جعلت من الممكن تحقيق ذلك.

وعلاوة على ذلك، ترحب فنزويلا بأن هذا القرار يعيد تأكيد القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) فيما يتعلق بإجراء تحقيق دولي مستقل وشامل وكامل وشفاف، وفقا للمبادئ التوجيهية للطيران المدني الدولي، الذي يمكن من تحديد المسؤولية عن إسقاط الرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية لتقديم المسؤولين عن ذلك العمل الشائن إلى العدالة. وندعو الأطراف إلى التقيد التام بالالتزامات المتصلة بحماية المدنيين، بما في ذلك ضرورة كفالة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بغية تقديم المساعدة للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع، وفقا لمجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك المبرمة في ١٢ شباط/فبراير.

وفي الختام، لا نعتقد أن هذا وقت الكراهية والخوف أو الدعاية للحرب. بل إنه وقت السلام والحوار السياسي والدبلوماسية.

**السيد حمود** (الأردن): صوت الأردن تأييدا للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) إيمانا منه بأن الحل السياسي وتوافق الأطراف هو السبيل لتحقيق الأمن والسلام واستعادة الاستقرار في أوكرانيا. ويدعو الأردن إلى تطبيق مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك المبرمة في أيلول/سبتمبر الماضي بشكل كامل وفقا للجدول الزمني المتفق عليه. ونؤكد على أن اتفاق مينسك ١ هو المرجعية الأساسية التي تستند عليها جميع الاتفاقات المتتالية. وأن مجموعة التدابير التنفيذية لا تعدل من اتفاقات مينسك.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام هذه الاتفاقات واحترام مجموعة التدابير التنفيذية. واتخاذ تدابير ملموسة في الميدان، وأهمها الوقف الفوري لإطلاق النار وسحب كافة الأسلحة الثقيلة. وبهذا الشأن، نعبر عن القلق من الخروقات لوقف إطلاق النار والتي ارتكبت في اليومين الماضيين في ديبالتسيف. وندعو لممارسة الضغط على الانفصاليين لوقف هذه الانتهاكات.

وفي النهاية، ندعو الأطراف إلى إظهار الإرادة الجدية اللازمة لتحقيق تسوية سلمية شاملة تستند إلى وحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

تؤيد الصين القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن للتو. أسفر اجتماع قادة روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا في مينسك عن اتفاق بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بالأزمة الأوكرانية. وترحب الصين بتلك الحقيقة، وتنظر إليها نظرة إيجابية. ويساعد الاتفاق الذي توصل إليه القادة الأربعة في مينسك على تخفيف حدة التوترات في شرق أوكرانيا، وعلى تعزيز عملية إيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية. وتم التوصل للاتفاق بشق الأنفس، ويجب أن ترحب به جميع الأطراف وتنفذه.

ينبغي للمجلس أيضا أن يكثف دعمه حتى يكون هذا الاتفاق لحظة فاصلة هامة في الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوتر في شرق أوكرانيا والمساعدة على استعادة السلام والاستقرار في البلد في وقت مبكر. إن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع، مثال واضح لدعم المجتمع الدولي للجهود الدبلوماسية المثمرة التي بذلها القادة الأربعة ولإيجاد حل سياسي للمسألة الأوكرانية.

وكانت الصين ترى أنه في معالجة المسألة الأوكرانية يجب أن نواصل المسيرة للتوصل إلى حل سياسي. إذ أن مشكلة أوكرانيا تعج بالتعقيدات والحقائق تاريخية. وحل أساسي وطويل الأجل لهذه المسألة يجب أن يراعي المصالح المشروعة وشواغل جميع المجموعات العرقية في جميع أنحاء أوكرانيا ويتناول الشواغل المشروعة لجميع الأطراف ذات الصلة حتى يمكن تحقيق توازن في المصالح. ويحدونا الأمل في أن تبذل جميع الأطراف جهودا مشتركة لتنفيذ الاتفاق وإيجاد حل سياسي يكون شاملا ومتوازنا وطويل الأمد لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية في أوكرانيا، وفي المنطقة قاطبة.

والصين على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور نشط وبناء في تعزيز حل سياسي للمسألة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد سيرغييف** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم شخصيا، السيد الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن

على البيان القوي الذي صدر اليوم بشأن الحالة في ديبالتسيف. وسأتكلم في هذه المسألة لاحقا.

ونحن ممتنون لأعضاء مجلس الأمن على مواصلة دعمهم لعملية مينسك منذ اعتماد الاتفاقات الأولى المتعلقة بالتوصل إلى تسوية سلمية في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر. وترحب أوكرانيا بدعم المجلس للاتفاقات المبرمة مؤخرا في ١٢ شباط/فبراير، التي لا تعد بديلاً لتلك الاتفاق التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر الماضي، بل توطيدا لها.

ويقدم الجانب الروسي نفسه بشكل واضح للغاية بوصفه من دعاة عملية السلام المتفانين، وضامنا للتنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك. بل واقترح القرار ٢٢٠٣ (٢٠١٥)، الذي اتخذ قبل قليل. لكن ذلك حبراً على ورق فحسب؛ ما يحدث في الواقع هو العكس تماما.

لقد أبدت أوكرانيا موقفا مسؤولا بالوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها. تم الوفاء بالترتيب بشأن ضمان نظام وقف إطلاق النار ابتداء من ١٥ شباط/فبراير على النحو المنصوص عليه في الوثائق التي اعتمدت في مينسك وفي صيغة نورماندي بمشاركة رؤساء أوكرانيا وفرنسا وروسيا والمستشارة الألمانية. وكان من المقرر أن يكون سحب الأسلحة الثقيلة بعد ضمان وقف إطلاق النار غير المشروط والشامل والمستدام الخطوة التالية – بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورصدها، ودعم فريق الاتصال الثلاثي.

وللأسف، وبالرغم من الآمال في موقف مسؤول من جانب جميع الأطراف التي اعتمدت إعلان ١٢ شباط/فبراير دعما لمجموعة من التدابير للوفاء باتفاقات مينسك والموقعين على تلك المجموعة من التدابير – بما في ذلك الاتحاد الروسي وما يسمى جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية – كان ثمة فشلاً في الالتزام بالاتفاقات، وقد تبدد تقريبا الأمل في إحلال السلام. بدلاً من ذلك، في الوقت الراهن هناك محاولات لإعادة الجميع للحرب وتصعيد الحالة.

أمس، عقب مفاوضات هاتفية مع رئيس روسيا، والمستشارة الألمانية ورئيس فرنسا، كان ثمة اتفاقا لعقد مفاوضات على مستوى ممثلي الأركان العامة للقوات المسلحة لأوكرانيا، والأركان العامة للقوات المسلحة للاتحاد الروسي وممثلي لوهانسك ودونتسك.

عُقدت المفاوضات صباح اليوم عن طريق التداول بالفيديو. فيما كان مقرراً أن تكون استعادة وصول بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى ديبالتسيف نتيجة المفاوضات، ومنع الطرف الروسي فرصة حدوث ذلك. لقد أعلن المسلحون المسيطرون على ديبالتسيف استمرار العمليات الهجومية، وذلك في انتهاك صارخ لجميع الترتيبات السابقة وكامل مجموعة اتفاقات مينسك.

ومنذ منتصف ليل ١٥ شباط/فبراير حتى هذا الصباح، قُصفت المواقع الأوكرانية أكثر من ١٦٠ مرة – لا بالأسلحة الصغيرة ولكن بقذائف الهاون والمدفعية والمنظومات الصاروخية والدبابات. وقُتل أحد عشر عسكرياً وجرح ٣٦ نتيجة لهذه الهجمات من قبل الإرهابيين. ومع ذلك أبقى الجيش الأوكراني على أسلحته صامتة، ما لم يتعرض لهجوم مباشر.

وفي اليوم الأول لوقف إطلاق النار، جلب الجانب الروسي بصورة غير قانونية ما يسمى القافلة الإنسانية الرابعة عشرة إلى شرق أوكرانيا. وكما حدث من قبل، كان ذلك دون موافقة الجانب الأوكراني ودون تفعيل الآلية الدولية المتوخاة بوضوح في ترتيبات ١٢ شباط/فبراير.

و لم أتطرّق إلى أن عدد الشاحنات، فضلاً عن محتوياتها، لا يطابق ما أعلن في الوثائق. وأعتقد أنها لن تكون مفاجأة لأي عضو من أعضاء المجلس أن يسمع بأن الأسلحة الثقيلة

والمعدات يتواصل شحنها إلى شرقي أوكرانيا. واقتحمت أوكرانيا اليوم ما لا يقل عن ١٢ مركبة مدرعة و ٥٤ شاحنة محملة بالذخيرة عبر نقطة إزفارين الحدودية، والتي لا تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية حالياً.

والحالة في ديبالتسيف متوترة بشكل لا يصدق. ومرة أخرى، بدعم من القوات الروسية والأسلحة الثقيلة، يهاجم المسلّحون بعنف وبلا توقّف المواقع الأوكرانية في البلدة وحولها. ويواصل المسلّحون والقوات الروسية استغلال حالة الجيش الأوكراني الذي يمتنع عن اتخاذ أي إجراءات تمشياً مع وقف إطلاق النار، وقد بذلوا قصارى جهدهم لتطويق البلدة. وقد هدد زعيم المسلحين بشكل سافر بقتل كل من يدافع عن ديبالتسيف ما لم يلقوا أسلحتهم. كما هدد بالتحرك غرباً والاستيلاء على مدينة خاركيف. كما وقع المدنيون أيضاً ضحايا للقصف العشوائي للبلدة على يد الإرهابيين.

إن الهجوم الشرس على ديبالتسيف والعديد من الأماكن الأخرى هو أساساً استهزاء بمفهوم وقف إطلاق النار وتقويض لجوهر عملية السلام. في ظل هذه الخلفية، ندعو البلدان المشاركة في مفاوضات مينسك – وهي ألمانيا وفرنسا وروسيا – إلى بذل كل جهد ممكن لضمان تنفيذ خطة مينسك استناداً إلى بروتوكول مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر، ومذكرة مينسك المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر والوثائق التي اعتمدت في ١٢ شباط/فبراير في مينسك.

وندعو البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الإعراب عن احتجاج حاسم على عرقلة أعمال بعثة المراقبة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما ندعو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى منع المزيد من الانتهاك للمبادئ الأساسية وقواعد الأمم المتحدة وتفادي اندلاع حرب واسعة النطاق في قلب أوروبا.

ويتعين على الاتحاد الروسي سحب جميع قواته المسلحة من الأراضي الأوكرانية وتأمين الحدود الروسية – الأوكرانية لكي يصبح مساهماً حقيقياً في تحقيق تسوية سلمية للنزاع، فضلاً عن إجبار الانفصاليين المدعومين من روسيا على الوفاء بأحكام اتفاقات مينسك.

ويجب استغلال فرصة السلام. إن وحدة العالم المتحضر بأسره تضامناً مع أوكرانيا تفتح باب الأمل في استعادة السلام.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

**السيد براون** (ألمانيا) (تكلّم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره، والذي يؤيد مجموعة تدابير ١٢ شباط/فبراير من أجل تنفيذ اتفاقات مينسك المبرمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبذلك يكون مجلس الأمن قد بعث برسالة واضحة مفادها أنه مستعد لتحمل مسؤوليته في هذه المرحلة الحاسمة من النزاع في أوكرانيا وما حولها لكفالة التنفيذ الشامل لمجموعة التدابير الرامية لتنفيذ بروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ومذكرة مينسك المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اللذين لا يزالان، في مجملهما، الأساس القانوني والسياسي غير القابل للتعديل لعملية تسوية النزاع. ونأمل أن إقرار اتفاقات مينسك من قبل المجلس سيكون له تأثير قوي يبعث على الاستقرار عن الحالة على أرض الواقع ويسهم في التنفيذ الصارم والكامل لوقف إطلاق النار ومتابعة العملية السياسية.

واستناداً إلى الإبلاغ الحالي الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كان وقف إطلاق النار متماسكاً حتى الآن إلى حد كبير، مع وجود الاستثناء المؤسف لما حدث في ديبالتسيف، على النحو المبين في البيان الصحفي للمجلس (SC/11784). إن استمرار الهجمات لا يهدد وقف إطلاق النار فحسب، بل يقوّض أيضاً عملية التسوية السياسية على

النحو المتفق عليه في إطار فريق الاتصال الثلاثي وكما أيدته صيغة نورماندي لرؤساء الدول والحكومات في مينسك.

وفي هذا السياق، يكتسي قرار اليوم غاية الأهمية. يبعث القرار برسالة صارمة إلى من ينتهكون وقف إطلاق النار. ويجب أن يعرف مفسدو وقف إطلاق النار أنهم يعارضون عزم المجتمع الدولي.

وتكرر ألمانيا تأكيد التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي، ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ بشأن الحالة في أوكرانيا. وأود أيضاً أن أكرر إدانتنا للضم غير القانوني للقرم، الأمر الذي لن نعترف به. ولدينا فهم واضح، في سياق هذا القرار، بأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا تعني سلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد تشوركين** (تكلم بالروسية): كنا نأمل بأن اتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بالإجماع ومناقشة اليوم في مجلس الأمن، وهي الأولى منذ التوصل إلى اتفاقات مينسك المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر، سيبعثان برسالة موحدة تمهد الطريق أمام المزيد من التجانس في عمل المجلس أكثر من ذي قبل بشأن مسألة الأزمة في أوكرانيا. لقد تحققت آمالنا جزئياً. وما زلنا نأمل في أن يُوَجِّه هذا القرار الواضح والموجز الأطراف لتنفيذ القرارات المتخذة في مينسك.

ومع ذلك، كنا نشعر بخيبة الأمل إزاء المناقشة، لأن بعض الزملاء قرروا أن يبدؤوا بلاغتهم المعتادة، التي كثيراً ما تكون عدوانية. وهي عدوانية لا سيما في محاولة إعادة كتابة اتفاقات مينسك في هذه الظروف. لقد انتقت بعض الوفود أجزاء معينة من الاتفاق لتفسير اتفاقات مينسك. والحالة الآن بسيطة جداً: نحتاج إلى النظر في أحكام القرار وتنفيذ الوثيقة بالصيغة التي اعتمدت بها، كما هي الطريقة المعتادة.

وينبغي أن أذكر أيضاً التعبير الذي استخدمته السيدة باور عند الإشارة إلى ”عالم رأساً على عقب“. إنها تتهم روسيا ببدء الأزمة، ولكن هل قمنا بالإطاحة بالرئيس المنتخب قانوناً؟ وخلال جميع الأحداث التي وقعت في أوكرانيا في العام الماضي، واصلت روسيا الدعوة إلى التوصل إلى حل سياسي غير دموي. لقد أيدنا اتفاق ١٢ شباط/فبراير. وبعد ذلك، أصرينا على تنفيذه، حتى بعد أن أسقط الرئيس المنتخب بصورة قانونية.

وأيدنا بيان ١٧ نيسان/أبريل الذي دعا إلى الحوار الدستوري. وأيدنا مبادرة رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وماذا كانت القوة الدافعة للتراعات المسلحة التي نشهدها؟ لقد كانت الدعم المقدم من بلدان غربية معينة لقرار كييف الذي اتخذته لقمع استياء الشعب في المنطقة الشرقية عسكرياً.

وأضرموا النار فيهم في أوديسا وأحرقوهم أحياء في ماريوبول. وشنوا عمليات عسكرية في دونباس وبدأوا في إدخال أسلحة ثقيلة. ما هي الحرب؟ هناك حرب عندما يقع هجوم ويحدث دفاع. وهذا ما نشهده في الآونة الأخيرة. وهذا ما حدث في ديبالتسفو.

كان يمكن لكييف أن تتصرف بنبل بعد التوصل لاتفاق ١٢ شباط/فبراير. وكان بالإمكان أن تتيح لجنودها المحاصرين في ديبالتسفو إنقاذ حياتهم. وبدلا من ذلك، فإنها نفت في البداية أنهم محاصرون، وبعد ذلك بدأت في إصدار أوامر بعدم إلقاء السلاح. هناك قواعد معينة للعبة: لا يمكن السماح بخروج معدات ثقيلة من منطقة محاصرة. وما نراه هو إعادة تجميع للقوات المسلحة الأوكرانية بعد الاتفاقيات التي أبرمت في أيلول/سبتمبر في مينسك. وكان يمكن لهذا القرار الشجاع

لو اتخذته السلطات الأوكرانية إنقاذ حياة المدنيين. وفضلت كييف بدلا من ذلك الاسترسال في خطاها الوطني ودعت إلى إجراءات أدت إلى عواقب مأساوية.

تحدثت السيدة باور عن الحالة الصعبة للمدنيين في ديبالتسفو. وماذا عن المواطنين في ديبالتسفو الذين لم يتمكنوا من مغادرة المدينة؟ إن قلب المرء لينفطر عليهم. وهل الناس في دونيتسك أفضل حالا؟ لقد قصفت قوات الأمن الأوكرانية دونيتسك لعدة أشهر، ولكن يبدو أن ذلك لم يزعج أحدا. وقد دُمرت العديد من القرى والبلدات الأخرى وأصبحت ركاما نتيجة لأعمال قوات الأمن الأوكرانية. ولماذا لم يقل أحد في الغرب شيئا عن تلك الحالات؟ إننا لم نكف عن الحديث عن تلك الحالات. لكن لسبب ما، لم يكن هناك أي رد فعل من زملائنا الغربيين. و لم يتم التقيد باتفاقيات أيلول/سبتمبر التي أبرمت في مينسك، كما كنا نأمل في البداية لأن قصف المدن قد تواصل. لذلك، يتعين على مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا القيام بعملهم، بما في ذلك داخل ديبالتسفو وحولها. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب تهيئة ظروف آمنة. ويجب علينا جميعا أن نتذكر أنهم مراقبون عزل. نعم، إنهم يركبون سيارات مدرعة، ولكن من دون شروط أمنية في حدها الأدنى، لن يكون بوسعهم رصد أو مراقبة أي شيء على نحو فعال.

بصدق، لقد فوجئت بعودة زميلنا الأوكراني لتناول مسألة القوافل الإنسانية اليوم. لقد أنقذت القوافل أرواح المئات من المدنيين في دونباس ولوغانسك تحت القصف، رغم الحصار الفعلي الذي فرضته السلطات الأوكرانية على سكان هاتين المدينتين. وكنا دائما نطلب من كييف التعاون معنا في تنظيم القوافل. وفي كل مرة بلا استثناء، كانت ترفض التعاون أو السماح لموظفي الجمارك الأوكرانيين بتفتيش القوافل. وينبغي لكييف مساعدتنا على إنقاذ حياة الناس. فهم بحاجة إلى اجتياز فصل الشتاء. وتقدم روسيا معونات، ونحن راضون ومسرورون للغاية بالمساعدات التي تمكنا من تقديمها.

أشار زميلان إلى القرم. لدي كلمة واحدة فقط بخصوص تلك الملاحظات: أجرت مجموعة ألمانيا لأبحاث الرأي العام في الآونة الأخيرة، استطلاعا للرأي بين سكان القرم وخلصت إلى استنتاج مفاده أن ٩٣ في المائة من السكان في شبه جزيرة القرم يدعمون الوحدة مع روسيا. وبالإضافة إلى ذلك، قال ٨٢ في المائة ذلك بصراحة؛ وقال ١١ في المائة إنهم يفضلون ذلك؛ بينما عارض ٤ في المائة هذا الأمر. وهذا حتى أكثر بقليل من نسبة المؤيدين في الاستفتاء الذي جرى بشأن توحيد القرم مع روسيا. وفيما يتعلق بالسلامة الإقليمية، يؤكد القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) السلامة الإقليمية لأوكرانيا، وذلك في شباط/فبراير ٢٠١٥.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة لتدلي ببيان آخر.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أريد فحسب أن أكون واضحة في ردي على زميلي الروسي بأن الولايات المتحدة ترحب ترحيبا حارا بالاتفاق. وسنفعل كل ما بوسعنا لدعمه. ولكن إذا كانت روسيا ملتزمة بإحلال السلام، فإنها ليست بحاجة إلى قرار من مجلس الأمن لإثبات ذلك. فهناك طرق أسهل في الواقع لإثبات ذلك. فبوسع روسيا وقف تسليح الانفصاليين؛ والتوقف عن إرسال مئات الأسلحة الثقيلة عبر الحدود، بالإضافة إلى القوات الروسية؛ والتوقف عن التظاهر بأنها لا تقوم بما تقوم به؛ وبدء دعوة الانفصاليين إلى الالتزام بوقف إطلاق النار في محيط ديبالتسفو، والإصرار على ذلك. لا يهم صدور أو عدم صدور قرار، ما يهم هو الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها مرات عديدة حتى الآن. وأؤكد له أننا سنكون أول

من يحيط علما بذلك، وسيكون في الواقع من السهل للغاية ملاحظة ما إذا كان قد جرى التقيد بالالتزامات من عدمه.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك والقول بأن روسيا تكرر بعض الحجج السابقة، فإننا لا نتظاهر بأي شيء. فقد اقترحنا مسارا معينا للعمل. ولم يستمع لنا أحد. وحذرنا من العواقب. وللأسف، حدثت تلك العواقب. ويحصل كل ذلك على حدودنا. وقمنا باختيارنا على النحو المبين في اتفاقات مينسك. وآمل أن تُنفذ تلك الاتفاقات على النحو الواجب.

وآمل أن تكون ثمة إمكانية لاستعادة السلام في أوكرانيا وأن يحصل توافق اجتماعي في ذلك البلد، وهو أمر مفقود منذ مدة طويلة جدا الآن، وحتى قبل العام الماضي عندما جرت الإطاحة بالرئيس. وهذا ما نحن بحاجة للعمل بشأنه، والذي لم ترغب كييف، لسبب ما، في القيام به. وعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يدرك مشاعر الاشمئزاز إزاء العطلة الوطنية الجديدة، التي أُعلنت في نفس اليوم الذي أُنشئ فيه الجيش الموالي للنازيين. ولم يقل الأوكرانيون شيئا عن وضع دستور جديد، وذلك أمر مؤسف حقا. وهذا ما حذرت منه روسيا بالفعل. دعونا نلقي نظرة على الحالة بشكل واضح وموضوعي.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): لقد طلب ممثل أوكرانيا الكلمة ليدلي ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد سيرغييف** (أوكرانيا) (تكلم بالروسية): ينبغي في الواقع تسمية ما أُطلق عليه توحيد القرم احتلالا وضما للأراضي في أعقاب هجوم عدواني. وسنناقش ذلك باستفاضة.

وما قيل عن القوافل الإنسانية يشكل تحديا للقانون الدولي الذي يحدد الترتيبات اللازمة لإمدادات المساعدات الإنسانية إلى بلد ثان. وفي بيان ممثل روسيا الذي ألقاه اليوم، جرى الدوس على القانون الدولي مرة أخرى. ولديهم قانونهم؛ ولكنني لا أدري كيف يستخدمونه.

أما فيما يخص الدستور، فإننا نرفض محاولة روسيا التدخل باستمرار. وتحاول روسيا أن تقول لنا كيف ينبغي لنا وضع نظامنا الدستوري وما هو الشكل الذي يجب أن يكون عليه، وكيف يجب أن يكون الدستور القادم. وقد ذُكر كل شيء بوضوح لشعبنا.

وفيما يتعلق بالمناطق الشرقية، وكذلك في أماكن أخرى، فإن العمل جار بخصوص اللامركزية وتوسيع صلاحيات السلطات المحلية.

ولذلك، فإنني أطلب مرة أخرى من روسيا عدم التدخل في شؤوننا. وسنقرر لأنفسنا كيف سنعيش وما الذي سنبنيه وكيف سنقيم حوارا مع شعبنا.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إذا كانت أوكرانيا بحاجة لايجاد وسيلة للحوار فيجب أن تقوم بذلك أخيرا. لكنها غير قادرة على القيام بذلك. ومن هنا، فإننا نواصل القول، دعونا نقيم حوارا مع سكان المناطق الشرقية. ولكن أوكرانيا تقول إننا نتدخل. إنهم يسألوننا: ماذا يريد الناس في الشرق؟ ونقول إن الناس في الشرق يريدون النظام الاتحادي. ولذلك، ينبغي لهم الذهاب وإيجاد ذلك الحوار.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): طلبت ممثلة ليتوانيا الكلمة لتدلي ببيان آخر.

**السيدة مورموكايتي** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): هناك نمط في أخذ الكلمة على هذا النحو المتكرر، وعادة ما ينتهي الأمر بوفد معين بأخذ الكلمة ثلاث أو أربع مرات. وقلما نفعل ذلك، ولكن هذه المرة لدي بعض التعليقات. أولاً، من الصعب على أي بلد، سواء كان أوكرانيا أو أي بلد آخر، أن يعمل على إصلاح الدستور أثناء النزاع أو تحت تهديد السلاح، حيث أن من يسمون بالمدافعين عن أنفسهم، وهي الطريقة التي ما انفكت روسيا تشير بها إلى عصابات المسلّحين والمجرمين غير الشرعية، أفضل تسليحاً من العديد من الجيوش الأوروبية.

لا يوجد في ليتوانيا دبابات – ولا حتى واحدة. وليست لدى إستونيا ولاتفيا وكثير من البلدان الأخرى في أوروبا دبابة واحدة. فكيف، إذن، هناك مئات من الدبابات في أيدي المسلحين؟ هناك مئات من طائرات التورنيدو ومدافع الهاويتزر، أو أياً كان طرازها. هذا غير منطقي. هذه الأشياء لا تسقط من السماء، فهناك من يزوّدهم بها. وبالنظر إلى الجغرافيا، لا يمكن أن تأتي هذه الأشياء إلا من اتجاه واحد، حيث الحدود سهلة الاختراق تماماً وبعيدة عن الأعين الدولية.

إننا نعتقد، وكنا نقول لأوكرانيا بصفتنا الوطنية وسنظلّ نقول لها، بأن عليها مواصلة الإصلاحات، ويتعين عليها مكافحة الفساد، وأنها يجب أن تفعل الكثير من الأمور من أجل استعادة الثقة التي فقدت على مدى عقود، قبل هذه الحكومة. ولكن من الصعب جداً أن يعتني المرء بالدستور عندما تكون الأسلحة موجهة إلى رأسه.

والأمر الآخر الذي صدمني هو في الأساس عبارة تتعلّق بالكيفية التي كان يمكن لكييف أن تستسلم بها وتسمح بنُبل للقوات بالرحيل. إنني أتساءل عن عدد البلدان الممثلة في هذه القاعة التي سيكون من دواعي سرورها أن تسلّم مدينتها، المحاطة بالمسلحين غير الشرعيين وقطاع الطرق والمتمردين – أياً كانوا – بعيداً عن أي منطقة لوقف إطلاق النار، والتخلي فحسب عن جزء من أراضيها وتتركها بنُبل؟

وأعتقد أن من السخرية البالغة الحديث عن الإمكانات النبيلة في أن تغادر سلطات كييف وتسحب جنودها، وقد ضيعت كييف هذه الفرصة. إنها أراضيهم وهم يدافعون عنها. لقد استُبعد هذا الإقليم من أي اتفاق لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أي من مفاوضات مينسك. إنها أراضيها، وأعتقد أن أي بلد من البلدان الممثلة حول هذه الطاولة كانت لتفعل نفس الشيء. أي بلد ممثل هنا سيدافع عن أراضيه حتى النهاية، وكييف ليست استثناء.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة مرة أخرى للإدلاء ببيان.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كنت أود كثيراً أن أترك الكلمة الأخيرة إلى زميلتي الليتوانية. كان ذلك من دواعي سروري، لو كنت أستطيع. إنني ربما أتجاوز حدود الوقت المخصص لكلامي، ولكن بعد ما قالته لا يسعني إلا أن أردّ ببضع كلمات. ”تسليم المرء أراضيه“ هل تم فهم المعنى الكامل لاتفاقات مينسك؟ يتعلّق كل شيء نتكلم عنه بإعادة توحيد أوكرانيا. ما مدى أهمية هذا حيث يوضع خط فاصل في هذه الظروف؟

كانت المشكلة في الأشهر الأخيرة أن قوات الأمن الأوكرانية ما فتئت تقصف المدن. وكان ضرورياً إبعادها عن دونيتسك بحيث لا تستطيع قصف المدن. ولكن مع إراقة كل هذه الدماء، إذا كانت أوكرانيا ستتوحد من جديد، فهل هناك رغبة في رسم حدود جديدة للدولة؟ في هذه الحالة، اسمحوا لنا برسم حدود دولة جديدة وبعد ذلك يمكننا معالجة هذه المسألة.

والآن، فيما يتعلق بمسألة الأسلحة، فإن ليتوانيا، كما أعتقد، هي الدولة الوحيدة التي أعلنت بصدق وبشكل رسمي أنها تزوّد كييف بالأسلحة. وربما يمكن أيضاً تقديم بعض هذه الأسلحة الليتوانية إلى الميليشيات؟

**الرئيس** (تكلم بالصينية): جلستنا اليوم ليست مناقشة مفتوحة. وبذلك، أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

**السيدة مورموكايتي** (ليتوانيا) (تكلّمت بالإنكليزية): لدينا جيش بالغ الصغر واحتياطيات أسلحة صغيرة جداً. وليس صواباً بالتحديد الإيحاء بأن ليتوانيا تمد أوكرانيا بالأسلحة. لقد قدّمنا مساعدة طبية؛ وقد أدخلنا جنوداً أوكرانيين جرحى إلى مستشفيات ليتوانيا. هذا صحيح. ومع ذلك، لا علاقة لذلك بكل الأسلحة الثقيلة التي قُدّمت – ونحن نعلم من أي جانب. لذلك دعونا لا نقارن القوات، لأن القوات الليتوانية، ويمكننا أن نعيد النظر في الإحصاءات في المرة القادمة – لا علاقة لها بذلك بالتأكيد. حتى إذا ما قدّمنا بعض الأسلحة، فسيكون نقطة في بحر. ولن يحدث تأثيراً.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة مرة أخرى للإدلاء ببيان. وأعطيه الكلمة.

**السيد سيرغييف** (أوكرانيا) (تكلّم بالإنكليزية): أرجو المعذرة، سيدي الرئيس، ولكن ما سمعناه من زميلنا غير مقبول. اجتمع قادتنا في مينسك وأدلوا ببيانات واضحة جداً. وأيدوا أحكاماً واضحة جداً، ولا يمكننا الموافقة على تفسير اتفاقات مينسك الذي سمعناه من الجانب الروسي. وأنا آسف جداً، ولكننا لسنا هنا لإطلاق جولة ثالثة من مفاوضات مينسك وإعادة تفسير ما اتفق عليه قادتنا.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): واظب أعضاء المجلس على إثارة حفيظتي. نحن لا نفسر أي شيء. إننا نأخذ اتفاقات مينسك ونفسرها كلمة بكلمة، ونعتقد أنه ينبغي لكل شخص قراءة الوثيقة كلمة بكلمة وتنفيذها.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في القائمة. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.